

المحاضرة الثانية

نظريات الطلب

نظريات الطلب :- طرح الاقتصاديون عدة نظريات لتفسير ظاهرة الطلب أي تحليل عملية تحديد الكميات المطلوبة من السلع والخدمات من المستهلكين في السوق، وتم طرح النظرية للإجابة عن الأسئلة الآتية :-

لماذا يشتري المستهلك كميات معينة من سلعة دون أخرى؟

لماذا يختار سلعة معينة من بين السلع المتنوعة؟

كيف تتم عملية تحديد الطلب السوق على السلع والخدمات المختلفة؟

هدف نظرية الطلب : هو تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر في الطلب . فالطلب هو علاقة تتأثر بعدة متغيرات، أي أنه يتم تحديده من خلال العديد من العوامل في وقت واحد. من أهم محددات طلب السوق هو سعر السلعة الخاص، ودخل المستهلكين، وأسعار السلع الأخرى، عدد المستهلكين ، توزيع الدخل، إجمالي السكان، ثروة المستهلكين، الائتمان والتوفير ، وسياسة الحكومة، ومستويات الطلب السابقة، ومستويات الدخل السابقة هدف نظريات سلوك المستهلك

تهدف جميع نظريات سلوك المستهلك إلى دراسة المشكلة الاقتصادية للمستهلك، أي كيف يوزع المستهلك موارده المالية المتمثلة بدخله النقدي المعلوم والمحدود على السلع والخدمات ويختار الكميات المختلفة منها في السوق لتحقيق أقصى إشباع أو منفعة له.

أهم النظريات التي ترد بهذا الصدد هما النظريتان الأساسيتان: نظرية المنفعة الحدية التقليدية Marginal Utility Theory ، ثم نظرية منحنيات السواء Indifference Curves Theory وتشترك هاتان النظريتان وأكثرية النظريات الأخرى عند تحليل سلوك المستهلك بالافتراضات التالية

- 1- تفترض النظريات أن المستهلك رشيد وعقلاني. يقصد بالرشادة هنا بأن المستهلك يعتمد في حساباته عند توزيع دخله على السلع والخدمات على معادلات توازنية، ويحتسب المنافع الثابتة المتوخاة من استهلاكها بحيث تحقق له أقصى منفعة أو إشباعا ممكنا.
- 2- ثبات الدخل النقدي للفرد يتوفر للمستهلك دخل نقدي ثابت ومعلوم وأنه ينفق دخله النقدي المحدود على السلع والخدمات،

3- توفر المعلومات التامة عن السوق. أي أن المستهلك على علم بأسعار ونوعيات وكميات السلع والخدمات في السوق أي شيوع ظرف التأكد واليقين في السوق.

4- الحرية الفردية الكاملة ، حق الملكية الخاصة ، العدالة في الفرص.

عندها فإن ميكانيكية النظام الاقتصادي الحر يحل مشكلة المصالح المتضاربة والمتعارضة بين الوحدات الاقتصادية عن طريق آليات العرض والطلب ويحقق السوق والفرد والمجتمع أهدافهم في الكفاءة والامثلية والرفاهية والحرية والعدالة.

• التطور التاريخي

تبدأ النظرية التقليدية للطلب بفحص سلوك المستهلك، وتفترض أن طلب السوق هو مجموع طلبات الافراد ويتراوح طلب المستهلكين بين 30 و40 في المائة من إجمالي الطلب في الاقتصادات المتقدمة

افترضت المدرسة الكاردينالية أنه يمكن قياس المنفعة بالوحدات النقدية، بمقدار النقود المستهلك للتضحية من أجل وحدة أخرى من السلعة. واقترح آخرون قياس المنفعة في وحدات ذاتية، تسمى uutil .

المدرسة الترتيبية أن المنفعة ليست قابلة للقياس، ولكنها ترتيبية. لا يحتاج المستهلك إلى معرفة في وحدات محددة منفعة السلع المختلفة ليقوم باختياره. ويكفي أن يكون قادرا على ترتيب "السلال" البضائع المختلفة بحسب الاشباع الذي تمنحه له كل حزمة. يجب أن يكون قادرًا على ذلك تحديد ترتيب تفضيلاته بين مجموعات البضائع المختلفة. الادوات الرئيسية في المنهج الترتيبي هي منحنيات السواء وفرضية التفضيل المصرح به.

النظرية الأولى النظرية التقليدية (نظرية المنفعة الحدية)

تعريف بالنظرية : تتناول هذه النظرية كيفية تحديد الأفراد لسلوكهم التفضيلي في عملية الاختيار او والقرارات المتعلقة بترتيب بميزان الافضليات الخاص بالسلع والخدمات التي يستهلكونها بناءً على الفائدة أو المنفعة التي يحصلون عليها من كل وحدة إضافية.

تُستخدم نظرية المنفعة الحدية في تحديد الأسعار بناء على مجموعة من الافتراضات العقلانية لتفسير السلوك التفضيلي للمستهلكين في السوق تساعد النظرية على فهم كيفية توزيع الدخل والموارد بطريقة تضمن أقصى منفعة ممكنة للأفراد.

أهمية النظرية: تساعد نظرية المنفعة الحدية في تحليل الخيارات او التفضيلات الاقتصادية وتوقع القرارات الاستهلاكية. تعطي إطارًا لفهم كيفية تأثير التغيرات في الأسعار والعوامل الاقتصادية الأخرى على السلوك الاستهلاكي.

المفاهيم والادوات الأساسية:

المنفعة: تشير إلى درجة الاشباع أو الفائدة التي يحصل عليها الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة معينة.

المنفعة الحدية: هي الزيادة في المنفعة الناتجة عن استهلاك وحدة إضافية واحدة من سلعة أو خدمة.

الخصائص:

تناقص المنفعة الحدية: تنص هذه النظرية على أن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة استهلاك السلعة. بمعنى آخر، كلما زاد استهلاك الفرد لسلعة معينة، تقل المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة إضافية. (الميل السالب لمنحنى المنفعة الحدية)

نبذة تاريخية

يعود استخدام تحليل المنفعة الحدية لاستنتاج منحنى طلب المستهلك الى كل من وليم ستانلي جينفنز¹ (William Stanley Jevons) في إنجلترا، و كارل منجر Carl Menger في النمسا،² وليون والراس

1- وليم ستانلي جينفنز (William Stanley Jevons) هو اقتصادي وفيلسوف إنجليزي وُلد في 1 سبتمبر 1835 وتوفي في 13 أغسطس 1882. يُعتبر جينفنز أحد مؤسسي النظرية الاقتصادية الحديثة، وخاصة في مجال النظرية الكلاسيكية للمنفعة. من أبرز إسهاماته: نظرية المنفعة: قدم جينفنز مفهوم المنفعة، مما ساهم في تطوير فهم السلوك الاقتصادي للأفراد. يعتبر كتابه "نظرية الاقتصاد السياسي" (The Theory of Political Economy) الصادر عام 1871 من أبرز أعماله.

المنفعة الحدية: كان من بين الاقتصاديين الذين طوروا مفهوم المنفعة الحدية، الذي ينص على أن الأفراد يحددون قراراتهم الاقتصادية بناءً على التأثير الإضافي أو المنفعة من استهلاك وحدة إضافية من سلعة ما.

قانون الطلب: ساهم في تطوير مفهوم قانون الطلب، الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة. **الإحصائيات والرياضيات:** استخدم جينفنز الأدوات الرياضية والإحصائية بشكل متقدم في الاقتصاد، مما ساعد في تحويل الاقتصاد إلى علم أكثر دقة وقابلية للتحليل الكمي.

تأثيره: تأثرت العديد من المدارس الاقتصادية بأفكاره، واستمر تأثيره على التفكير الاقتصادي حتى يومنا هذا. يُعتبر جينفنز شخصية محورية في ظهور الاقتصاد الكلي والجزئي.

2- **كارل منجر (Carl Menger)** هو اقتصادي نمساوي وُلد في 28 فبراير 1840 وتوفي في 26 فبراير 1921. يُعتبر منجر واحدًا من مؤسسي المدرسة النمساوية في الاقتصاد، وله تأثير كبير على النظرية الاقتصادية، وخاصة في تطوير مفهوم المنفعة. **إسهاماته الرئيسية:**

Leon Walras في فرنسا³. من بين الأوائل الذين استخدموا مفهوم المنفعة الحدية في تحليل سلوك المستهلك هو جيرمي بنثم⁴ Jeremy Bentham في عام 1789 عندما عرف المنفعة Utility بقابلية الشيء على إشباع حاجة، وهي المحرك الأساسي لسلوك المستهلك أثناء عملية تحديد تفضيلاته وطلبه السوقي واقتنائه السلع المتعددة، كما افترض بنثم بان المنفعة قابلة للقياس الكمي العددي⁵.

نظرية المنفعة الحدية: قدم مينجر مفهوم المنفعة الحدية، الذي يزعم أن قيمة السلعة تتحدد من خلال الرضا الإضافي (أو المنفعة) الناتج عن استهلاك وحدة إضافية من تلك السلعة. كان هذا تحولاً محورياً عن النظريات الكلاسيكية التي نظرت إلى القيمة باعتبارها جوهرية للسلع نفسها.

كتابه "مبادئ الاقتصاد (Principles of Economics)" الذي صدر في عام 1871 يعد من الأعمال الأساسية في هذا المجال. الذي وضع الأساس لنظرية الاقتصاد الجزئي الحديثة من خلال التأكيد على التفضيلات الفردية، واتخاذ القرار، ودور الندرة في تحديد القيمة و قدم منجر تحليلاً دقيقاً لكيفية تأثير العرض والطلب على الأسعار، مؤكداً على أهمية الفهم الفردي للسلوك الاقتصادي. **نظرية القيمة:** رفض منجر الأفكار التقليدية حول القيمة، مثل نظرية القيمة العمل، والتي تقترح أن القيمة تحدد من خلال العمل المبذول في إنتاج السلعة. بدلاً من ذلك، أكد على أن القيمة تُستمد من المنفعة التي تقدمها السلعة للمستهلكين. **القيمة الذاتية:** تؤكد نظرية منجر على ذاتية القيمة أن قيمة السلعة لا تتحدد بالعمل الذي بذل في إنتاجها أو بخصائصها المادية، بل بالأحرى بتفضيلات وتصورات الأفراد. وقد شكل هذا ابتعاداً أو قطيعة معرفية مع الاقتصاد الكلاسيكي. **دور النقود:** استكشف منجر أصول النقود ووظائفها، مدعيًا أنها تطورت بشكل طبيعي كوسيلة للتبادل لتسهيل التجارة، وتطورت من أنظمة المقايضة. تأسس المدرسة النمساوية: أسهمت أفكار منجر في تأسيس المدرسة النمساوية للاقتصاد، التي تركز على الفردية وتحليل القرارات الاقتصادية الفردية.

تأثيره: كان لمساهمات منجر تأثير دائم على الفكر الاقتصادي وأثرت على الاقتصاديين اللاحقين، بما في ذلك معاصريه مثل يوجين فون بوم باورك وفريدريش فون فيزر، وكذلك الاقتصاديين المستقبليين الذين تبنا المنظر النمساوي كما تأثرت العديد من الحركات الفكرية والاقتصاديين بأفكاره، و قدم إطاراً لفهم ديناميكيات السوق والسلوك الاقتصادي. يشمل تأثيره مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. كما يُعتبر منجر شخصية محورية في تطوير النظرية الاقتصادية الجزئية الحديثة.

3- ليون والراس (Leon Walras) هو اقتصادي فرنسي وُلد في 16 ديسمبر 1834 وتوفي في 5 يناير 1910. يُعتبر واحداً من مؤسسي النظرية الاقتصادية الحديثة وخصوصاً نظرية العرض والطلب. كان والراس رائداً في تطوير مفهوم التوازن العام في الاقتصاد، حيث أظهر كيف تتفاعل الأسواق المختلفة مع بعضها البعض لتحديد الأسعار والكميات في الاقتصاد الكلي.

أحد أهم أعماله هو "نظرية الاقتصاد السياسي (Éléments d'économie politique pure)"، حيث قدم فيها نموذجاً رياضياً يوضح كيفية تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب في مختلف الأسواق. افترض والراس وجود "منافسة كاملة" في الأسواق، حيث يكون للمنتجين والمستهلكين معلومات كاملة ويعملون بشكل عقلاني. أثر عمل والراس على الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والاقتصاديات المحدثة، وتُستخدم أفكاره كأساس للعديد من النماذج الاقتصادية المعاصرة.

4- جيرمي بنثام (Jeremy Bentham) كان فيلسوفاً إنجليزياً وقانونياً، وُلد في 15 فبراير 1748 وتوفي في 6 يونيو 1832. يُعتبر مؤسس الفلسفة النفعية، وهي نظرية أخلاقية واقتصادية تؤكد على تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. إسهاماته الرئيسية:

النفعية: قدم بنثام إطاراً نظرياً قائماً على فكرة أن الأفعال تُعتبر صحيحة أو خاطئة بناءً على النتائج التي تحققها، حيث يسعى الأفراد لتعظيم المنفعة أو السعادة. يُعرف بمقولته "أكبر سعادة لأكبر عدد."

تطبيق النفعية في القانون: اعتقد بنثام أن القوانين يجب أن تكون مصممة لتحقيق المنفعة العامة، وأن يجب مراجعة القوانين بناءً على آثارها على المجتمع. بُذلت جهوده لإصلاح النظام القانوني البريطاني.

أفكار حول حقوق الحيوان: كان بنثام من أوائل المفكرين الذين ناقشوا حقوق الحيوانات، منطلقاً من رؤية أن المعاناة غير مقبولة بغض النظر عن النوع.

التجريبية: قام بنثام بتطوير فكرة التجريبية، حيث يجب على الفلاسفة والاقتصاديين اعتماد أساليب بحث موضوعية وعلمية. تأثيره: وضع عمل بنثام الأساس للمنفعيين اللاحقين، بما في ذلك جون ستيوارت ميل، وتستم مفاهيمه في التأثير على المناقشات في الأخلاق والنظرية السياسية والسياسة العامة. لقد لاقى دفاعه عن الإصلاح الاجتماعي والبرامج القانونية صدى واسعاً في حركات العدالة الاجتماعية الحديثة. تأثرت العديد من المجالات الفلسفية والسياسية والاقتصادية بأفكار بنثام. على الرغم من أن أفكاره كانت أكثر شعبية في القرن التاسع عشر، إلا أن تأثيرها لا يزال قائماً حتى اليوم في النقاشات حول الأخلاق والسياسة.

5 - جاءت المدرسة الكلاسيكية المحدثة وروادها مينجر (1840-1921) وجيفونز (1855-1882) ولوراس (1834-1910) ثم مارشال (1840-1924) كرد فعل للمدرسة الكلاسيكية واهتماماتها بجانب العرض في التحليل الاقتصادي. ومن رواد المدرسة الكلاسيكية نذكر آدم سميث (1790-1723) ومالثوس (1834-1766) وريكاردو (1823-1766)

لقد تبلورت الفكرة نفسها عند جوسن Gossan عام 1859⁶ كما تم اعتماد المفهوم نفسه في تحليل سلوك المستهلك من قبل رواد المدرسة النيو كلاسيكية أمثال وليم جيفونز William Jevons من انكلترا، وكارل منجر Carl Menger من النمسا وولراس Leon Walras من فرنسا الذي يعد الرائد في تطوير نظرية التوازن العام The General Theory. لكن نظرية المنفعة الحديثة تطورت بشكلها النهائي على يد مارشال Alfred Marshall في كتابه مبادئ الاقتصاد Principles Economics عام 1920 ، وأصبحت نظرية مارشال في تحليل سلوك المستهلك نظرية عامة ومقبولة.⁷

كأساس في منطلق نظرية مارشال هو افتراض قياس المنفعة عددياً بوحدات قياسية أطلق عليها لاحقاً "UTIL". وعرفها بأنها قابلية الشيء على الإشباع، واعتبرها الدافع الذاتي في طلب المستهلك السوقي

كما افترض إمكانية جمع منافع السلع المتعددة التي يحصل عليها المستهلك، أي افتراض مبدأ التجميع للمنافع الكلية Additively.⁸

وقد ركزت النظرية التقليدية للطلب على أربعة من المحددات ، هي سعر السلعة والأسعار الأخرى والدخل والأذواق. بعض العوامل الأخرى وقد تم إدخالها في نظرية الطلب مؤخرًا. وتجدر الإشارة

8. J.P. Gould and C.E. Ferguson, Microeconomics, Irwin, 1980, p 20. (')

6- هيرمان هاينريش جوسن (1810-1858) اقتصادي وإحصائي ألماني معروفًا بمساهماته في نظرية المنفعة الحديثة. اشتهر بعمله "تطوير قوانين الاستهلاك البشري والمنفعة الحديثة المتناقضة" الذي نُشر عام 1854، والذي قدم فيه ما يشار إليه الآن بقانوني جوسن الأول والثاني الذي يعد أساس نظرية المنفعة الحديثة ويشير تحديدًا إلى قانون المنفعة الحديثة المتناقضة، الذي ينص على أنه مع زيادة الاستهلاك، تقل المنفعة الحديثة. يُعتبر هذا القانون مهمًا لفهم سلوك المستهلكين والاختيارات الاستهلاكية. يُحتمل أن نقطة ضعف بعض الفرضيات المتعلقة بالمنفعة قد تم طرحها في بعض الأبحاث.

ينص قانون جوسن الأول على أنه عندما يستهلك الشخص المزيد من سلعة ما، فإن المنفعة المكتسبة من كل وحدة إضافية تقل، وهو مفهوم يُعرف عمومًا باسم المنفعة الحديثة المتناقضة. هذا المفهوم أساسي لكل من نظرية المستهلك والاقتصاد الحديث. يتعامل قانون جوسن الثاني مع تخصيص الموارد بين السلع المختلفة، مؤكدًا أن المستهلكين سيوزعون نفقاتهم بطريقة تساوي المنافع الحديثة لكل وحدة من الإنفاق على جميع السلع.

7- ألفريد مارشال (Alfred Marshall) هو اقتصادي إنجليزي وُلد في 26 يوليو 1842 وتوفي في 13 يوليو 1924. يُعتبر واحداً من الشخصيات البارزة في تاريخ الاقتصاد، وخصوصاً في تطوير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. ألفريد مارشال معروف بشكل خاص بمؤلفه "مبادئ الاقتصاد (Principles of Economics)" الذي نُشر لأول مرة في عام 1890. كان هذا الكتاب واحداً من أكثر الكتب تأثيراً في مجال الاقتصاد، حيث قدم فيه العديد من المفاهيم الأساسية مثل:

المرونة السعرية: والتي تعبر عن كيفية استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة للتغيرات في الأسعار.
التوازن الجزئي: الذي يدرس كيفية تحديد الأسعار والأحجام في سوق معين بينما يُفترض أن الأسواق الأخرى مستقرة.
المنحنى العرض والطلب: حيث قدم مارشال تصوره للمنحنيات التي توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر.
كما قام مارشال بتطوير مفهوم التكلفة المتوسطة، وركز على أهمية سلوك المستهلك في تحقيق التوازن في السوق. كانت أفكاره نقطة انطلاق للمزيد من التطورات النظرية في الاقتصاد، مما جعله أحد الأباء المؤسسين للاقتصاد الحديث. عُرف أيضاً بنهجه في دمج النظرية الاقتصادية مع التحليل الكمي، مما ساعد على إرساء الأسس للأبحاث الاقتصادية المستقبلية.

8- واجهت نظرية مارشال في تحليل سلوك المستهلك انتقادات عديدة ، خاصة بالنسبة إلى افتراضين أو مبدئين يعدان أساسيان لنظرية مارشال تحليل الطلب وهما : أولاً : افتراض ثبات المنفعة الحديثة للنقود ، وبالتالي إلغاء تأثير الدخل الحقيقي عند تحليل أثر تغيير أسعار السلع على طلب المستهلك .

ثانياً : افتراض مبدأ استقلالية المنافع للسلع المختلفة ، وبالتالي إمكانية جمعها ، وبهذا استبعدت النظرية العلاقات التبادلية والتكاملية بين السلع . كما أخفقت في تفسير ظاهرة سلع جيفن Giffen والسلع الرديئة Inferiour Goods وسيتم معالجة تلك الأخطاء في نظرية المنفعة الحديثة المعدلة

إلى أن النظرية التقليدية للطلب تدرس فقط الطلب النهائي المستهلكين على السلع المعمرة وغير المعمرة. وهي جزئية في منهجها في ذلك فهي تدرس الطلب في سوق واحدة بمعزل عن ظروف الطلب في الأسواق الأخرى. أحد الافتراضات الضمنية الهامة لنظرية الطلب هو أن الشركات تبيع منتجاتها مباشرة إلى المستهلكين النهائيين. عيب آخر للنظرية التقليدية هو أنها لا تتعامل مع الطلب على السلع الاستثمارية، ولا مع الطلب على السلع الوسيطة

يشمل إجمالي الطلب كل من الطلب النهائي والطلب الوسيط. الطلب النهائي وينقسم إلى طلب المستهلكين والطلب على السلع الاستثمارية.

النظرية التقليدية للطلب تتعامل فقط مع طلب المستهلكين، وهو ما يمثل جزءًا صغيرًا فقط من إجمالي الطلب في الاقتصاد الكلي. في هذا القسم ندرس نظرية طلب المستهلكين التقليدية وفي القسم الرابع نلخص نظرية طلب الفرد ، وناقش مصادر الطلب المختلفة ،

أ. نظرية المنفعة العددية: 9

الافتراضات التي

- أولاً: العقلانية. يُفترض الكثير من نظريات الاقتصاد الجزئي، بأن التفضيلات الفردية عقلانية تتجسد فرضية العقلانية في النظرية التقليدية بطريقة تعظيم المنفعة من خلال مراعاة القيود التي يفرضها دخل المستهلك المحدود. ولم تهتم بتوضيح كيفية التوصل إلى العقلانية من خلال خاصية الاتساق والتعدي والتكامل التي ستركز عليها نظرية منحنيات السواء
2. **منفعة قابلة للقياس.** كل سلعة قابلة للقياس. والقياس الأكثر ملاءمة هو النقود: يتم قياس المنفعة بوحدات النقود التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها مقابل وحدة أخرى من السلعة.
3. **المنفعة الحدية للنقود ثابتة.**¹⁰ وهذا الافتراض ضروري إذا كانت الوحدة النقدية تستخدم كمقياس للمنفعة. السمة الأساسية لوحدة القياس القياسية هو أن تكون ثابتة. إذا تغيرت المنفعة الحدية للنقود مع زيادة الدخل (أو تناقصه) يصبح مسطرة القياس للمنفعة قانون مطاط وغير مناسبة للقياس .
4. **تناقص المنفعة الحدية.** المنفعة المكتسبة من الوحدات المستهلكة المتعاقبة للسلعة تتناقص. وبعبارة أخرى، فإن المنفعة الحدية للسلعة تتناقص حين يستحوذ المستهلك على كميات أكبر منها. هذه هي بديهية تناقص المنفعة الحدية.
5. **تعتمد المنفعة الكلية لـ "سلعة البضائع" يعتمد على كميات السلع التي يمتلكها الفرد.** إذا كان هناك n سلع في الحزمة بكميات x_1, x_2, \dots, x_n ، المنفعة الكلية هي

$$U = f(x_1, x_2, \dots, x_n)$$

في الإصدارات اللاحقة من نظرية سلوك المستهلك ، كان من المفترض أن تكون المنفعة الكلية ،

$$U = U_1(x_1) + U_2(x_2) + \dots + U_n(x_n)$$

⁹- يُنسب مفهوم المنفعة الذاتية القابلة للقياس إلى جوسين (1854)، جيفونز (1871) و والراس (1874). افترض مارشال (1890) أيضًا أن المنافع مستقلة وقابلة للإضافة، لكنه الموقف من المنفعة غير واضح في عدة جوانب.

10-افتراض ثبات المنفعة الحدية للنقود ، اضعف من اهتمام النظرية بتأثير الدخل الحقيقي الذي ستهتم به نظرية منحنيات السواء من خلال تحليل أثر التغييرات في أسعار السلع على طلب المستهلك

تم إسقاط افتراض التجميع في الإصدارات اللاحقة من نظرية المنفعة القياسية، افتراض التجميع للمنافع الكلية Additively

يعني ضمنا ان المنافع مستقلة لمختلف السلع في الحزمة، والافتراض غير واقعي وغير ضروري للنظرية القياسية. **توازن المستهلك**

نبدأ بالنموذج البسيط لسلعة واحدة x. يمكن للمستهلك إما شراء x أو الاحتفاظ بدخله النقدي y. في ظل هذه الظروف يكون المستهلك في حالة توازن عندما تتساوى المنفعة الحدية لـ x مع سعرها في السوق (Px) . رمزياً نحن يملك

$$MU_x = P_x$$

إذا كانت المنفعة الحدية لـ x أكبر من سعره، فيمكن للمستهلك زيادة رفايته عن طريق شراء المزيد من وحدات x. وبالمثل إذا كانت المنفعة الحدية لـ x أقل من السعر يمكن للمستهلك زيادة المنفعة الكلية عن طريق خفض كمية x والاحتفاظ بالمزيد من دخله غير منفق. وبذلك يصل إلى الحد الأقصى ، أقصى قدر من منفعة من عندما المنفعة الحدية للسلعة تساوي سعرها ، إذا كان هناك المزيد من السلع، فإن شرط توازن المستهلك هو المساواة في نسب المنفعة الحدية للسلع الفردية إلى نسبة إلى الأسعار

$$\frac{MU_x}{P_x} = \frac{MU_y}{P_y} = \dots = \frac{MU_n}{P_n}$$

1 الاشتقاق الرياضي لتوازن المستهلك دالة المنافع هي

$$U = f(q_x)$$

حيث يتم قياس المنفعة بالوحدات النقدية. إذا اشترى المستهلك q_x فإن إنفاقه هو $P_x q_x$ من المفترض أن المستهلك يسعى إلى تعظيم الفرق بين منفعته وإنفاقه

$$U - P_x q_x$$

الشرط الضروري للوصول إلى الحد الأقصى هو أن يكون المشتق الجزئية للدالة بالنسبة لـ q تساوي الصفر.

$$\frac{\partial U}{\partial q_x} - \frac{\partial (P_x q_x)}{\partial q_x} = 0$$

وبإعادة ترتيب نحصل على

$$\frac{\partial U}{\partial q_x} = P_x \quad \text{or} \quad MU_x = P_x$$

يجب أن تكون المنفعة المستمدة من إنفاق وحدة إضافية من النقود هي نفسها لجميع السلع . إذا حصل المستهلك على منفعة أكبر من أي سلعة واحدة، فإنه يستطيع زيادة رفايته من خلال إنفاق المزيد على تلك السلعة وتقليله على السلع الأخرى، حتى يتم استيفاء شرط التوازن أعلاه .

اشتقاق طلب المستهلك

يعتمد اشتقاق الطلب على بديهية تناقص المنفعة الحدية. يمكن تصوير المنفعة الحدية للسلعة x بمنحنى ذو ميل سلبي

من الناحية الهندسية، المنفعة الحدية لـ x هي ميل دالة المنفعة الكلية $U = f(q_x)$. والمنفعة الكلية تزداد، ولكن بمعدل متناقص، حتى الكمية x ، ثم تبدأ في الانخفاض (الشكل ٢، ١). وبناء على ذلك تنخفض المنفعة الحدية لـ x بشكل مستمر، ويصبح سالبًا بعد الكمية x . إذا تم قياس المنفعة الحدية بالوحدات النقدية، يكون منحنى الطلب لـ x مطابقًا للجزء للموجب من منحنى المنفعة الحدية. عند x_1 تكون المنفعة الحدية MU_1 وهذا يساوي P_1 بحكم التعريف. و عند P_1 يطلب المستهلك الكمية x_1 وبالمثل عند x_2 تكون المنفعة الحدية MU_2 ، والتي تساوي P_2 وبالتالي عند P_2 ، يشتري المستهلك x_2 ، وهكذا

القسم السلبي لمنحنى MU لا تشكل جزءًا من منحنى الطلب، نظرًا لأن الكميات السالبة لا معنى لها في الاقتصاد.

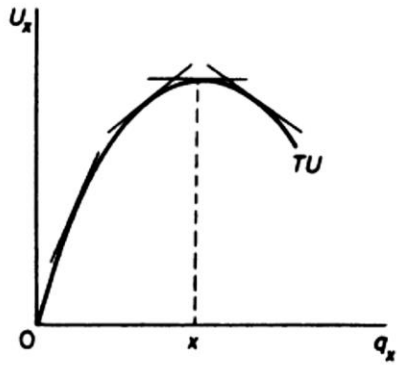


Figure 2.1

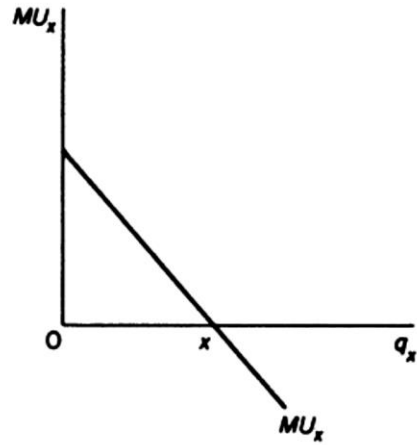


Figure 2.2

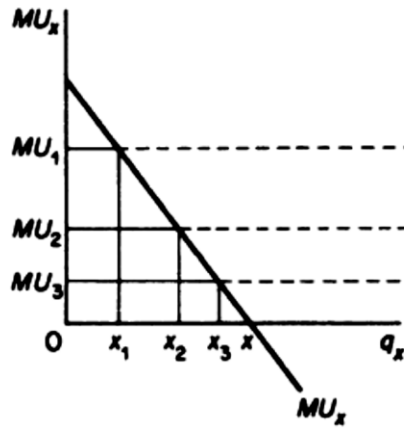


Figure 2.3

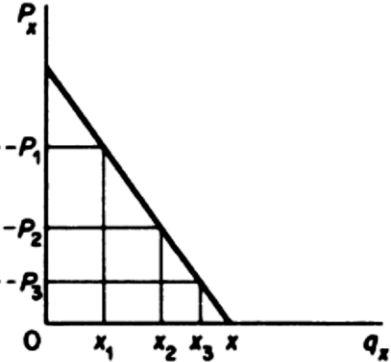


Figure 2.4

أولاً : نظرية المنفعة الحدية لمارشال

تتكون نظرية المنفعة الحدية من مفاهيم، افتراضات، قوانين وأدوات تحليل استعرض هكس في كتابه القيمة ورأس المال Value And Capital الخطوط العريضة لنظرية طلب المستهلك كما دونها مارشال في كتابه المبادئ Principles . يعتقد هكس أن نظرية مارشال للمنفعة الحدية قد بنيت على أساس أن:

مشكلة المستهلك هي في كيفية انفاق دخله النقدي المحدود على السلع الاستهلاكية المختلفة في السوق، وكيفية تحديد الكميات المطلوبة منها.

يفترض مارشال بهذا الخصوص أن أسعار السلع محددة ومعلومة لدى المستهلك. وان المحرك الرئيسي لسلوك المستهلك هو المنفعة المتوخاة من استهلاكه وحدات متتالية من السلعة. كما يفترض مارشال، لأغراض التحليل بأن كميات السلع متواجدة بوحدة صغيرة ، وان المنفعة هي دالة للكميات المستهلكة من السلع، ويعتقد بأن المستهلك ينفق دخله بطريقة تمكنه من الحصول على أقصى كمية من المنفعة والتي يمكن قياسها عددياً وبوحدات قياسية.

يفترض مارشال أن المنفعة من استهلاك سلعة ما (X) مثلا، لا تؤثر أو تتأثر با " Util المستحصلة من استهلاكه للسلع الأخرى (Y) و (Z) مثلا وهذا ما يدعي بمبدأ استقلالية المنافع (2 Independent Utilities، عندئذ يصبح جمع المنافع ممكناً. يمكن التعبير عن هذه الافتراضات بأسلوب رياضي على النحو التالي:

أولاً : لو فرضنا سلعتين (x) و (y) فـمنفعة كل منهما تكون كالآتي:

$$U_x = U_1(x_1) + U_2(x_2) + U_3(x_3) + \dots + U_n(x_n)$$

$$U_y = U_1(y_1) + U_2(y_2) + U_3(y_3) + \dots + U_n(y_n)$$

ثانياً : إذا مجموع المنافع من استهلاكه للسلعتين في نفس الفترة الزمنية

$$1.2 \dots\dots\dots TU = U_x + U_y$$

يمكن صياغة مبدأ التجميع بالمعادلة التالية :

$$1.3 \dots\dots\dots U = f(U_x) + f(U_y) + \dots\dots\dots N(n)$$

(0) ترمز (TU) إلى المنفعة الكلية، (U_x) إلى المنفعة الكلية من استهلاك السلعة (X) و (Y) ترمز إلى المنفعة الكلية من استهلاك السلعة (Y) "أي أن مجموع المنفعة المستحصلة من استهلاكه للسلعتين يعادل المنافع المستحصلة من استهلاك السلعة (X) والمنافع المستحصلة من استهلاك وحدات متتالية من السلعة (Y)

أولاً :- افترض أن المستهلك بحاجة إلى سلعتين (X) و (Y) حينها تصبح دالة المنفعة الكلية للسلعة (X) كما يلي:

$$1.5 \dots\dots\dots TU_x = F(x_1, x_2 \dots\dots\dots x_n)$$

وتصبح دالة المنفعة الكلية للسلعة (Y) كالآتي:

$$1.6 \dots\dots\dots TU_y = F(y_1, y_2 \dots\dots\dots y_n)$$

عندئذ تصبح المنفعة الكلية المستحصلة من استهلاك السلعتين (Y) & (X)

(في فترة زمنية معينة من خلال منطق وافترض مارشال كما يلي:

$$1.7 \dots\dots\dots TU_{y,x} = U_x + U_y$$

ثانياً :- تعرف المنفعة الحدية بأنها المنفعة الإضافية التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه وحدة إضافية واحدة من السلعة. يعبر عنها بصيغة رياضية كما يلي: (9)

$$1.8.....MU_x = \frac{dTU_x}{dQ_x}$$

$$1.9.....MU_y = \frac{dTU_y}{dQ_y}$$

(2) تعبر المنفعة الحدية للسلعة (X) عن المشتقة الجزئية الأولى Frist Derivative للدالة رقم (1.5). والمنفعة الحدية للسلعة (Y) تعبر عن المشتقة الجزئية الأولى الدالة رقم (1.6). "

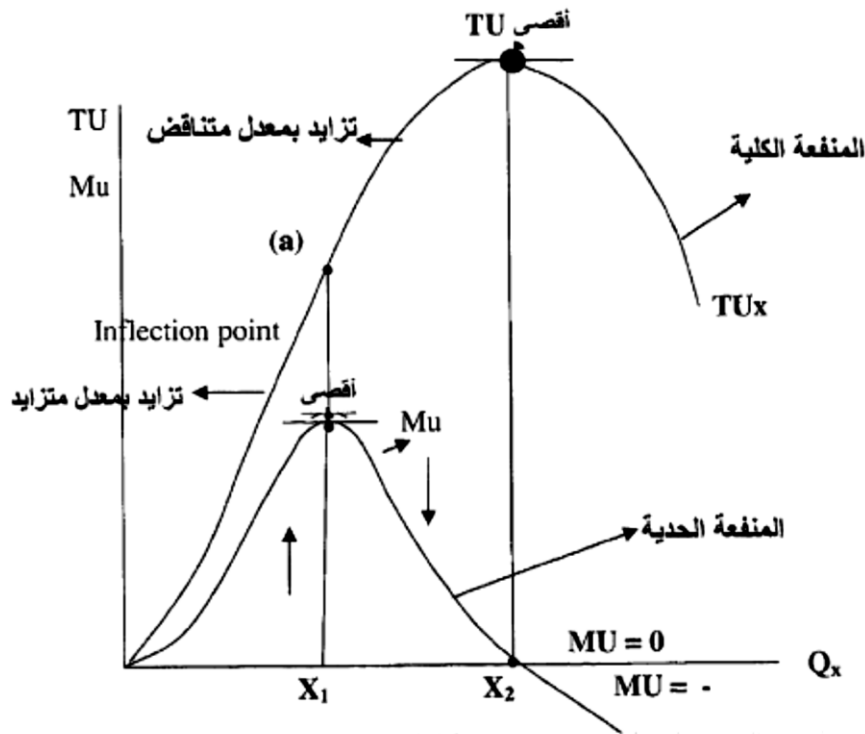
نفترض هنا بأن الرمز (dQ) يعبر عن استهلاك وحدة إضافية واحدة من السلعة وقد اعتمدت نظرية المنفعة الحدية على افتراض سريان مفعول قانون تناقص المنفعة الحدية الذي يشير إلى أن المنفعة الحدية الإضافية من استهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة تزداد أولاً، ثم تصل إلى أقصاها عند استهلاك مزيداً من الوحدات، إلى حد معين، بعدها تتناقص وتصل إلى الصفر ثم تصبح المنفعة الحدية سالبة.

يعتقد بومول أن قانون تناقص المنفعة الحدية يعني أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة استهلاك الفرد للسلعة لكن بعد حد معين، تستمر المنفعة الكلية بالزيادة لكن بمعدل متناقص، يمكن التعبير عن

قانون تناقص المنفعة الحدية بالنموذج البياني (1) التالي:

الشكل 1- سلوك المنفعة الكلية، الحدية، وقانون تناقص المنفعة

الشكل 1- سلوك المنفعة الكلية، الحدية، وقانون تناقص المنفعة
(DMU) (MU) (TU)



العلاقة بين المنفعة الكلية والحدية

المنفعة الحدية التي تمثل التغير في المنفعة الكلية تبدأ أولاً في الزيادة ولكنها تتناقص وفق علاقة ما بين المفهومين ومن خلال الشكل البياني نوجز هذه العلاقة في : عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متزايد عندما تبدأ تزايد بمعدل متناقص فإن المنفعة الحدية تكون متناقصة وعندما تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى نقطة التشبع فإن المنفعة الحدية تنعدم

عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص تكون المنفعة الحدية سالبة

توازن المستهلك في استخدام فكرة المنفعة الحدية

إن الهدف الذي يسعى إليه المستهلك العقلاني هو تعظيم المنفعة الحدية الذي يمكن أن يحصل عليه عند إنفاق دخله النقدي على السلع والخدمات المتاحة فذوق المستهلك وتفضيلاته تتضح من منحنيات المنفعة التي يتحصل عليها من استهلاكه للسلع والخدمات بحيث يحقق أكبر قدر ممكن من الإشباع دخله فيها المحدود فيقال أنه في حالة توازن عندما ينفق دخله بطريقة تتساوى نسبة المنافع الحدية للسلع إلى أسعار شرائها مع المنفعة الحدية للنقود ونقصد بهذه الأخيرة

المنفعة على المستهلك عند إنفاق آخر وحدة نقدية موجهة للاستهلاك ويتحقق توازن المستهلك عند توفر شرطين أولهما هو شرط ضروري وغير كاف ونبدأ به (يقول هذا الشرط إذا كان مستهلك أمام سلة من السلع فإنه يحقق توازن كما يلي: المنفعة الحادية X

إذن الشرط الأول الضروري معناه أن تكون المنفعة الحدية للدينار الأخير المنفق على السلعة X تساوي المنفعة الحدية للدينار الأخير المنفق على السلعة Y وتقاس المنفعة الحدية للدينار المنفق على سلعة ما بقسمة المنفعة الحدية للسلعة على سعر تلك السلعة إذن المنفعة الحدية للدينار = المنفعة الحدية للسلعة

ونعبر عن هذه المساواة جبرياً كما يلي:

$$MUP = \frac{UM_x}{P_x} = \frac{UM_y}{P_y} = \frac{UM_m}{P_m}$$

كشروط ثان ضروري Second-Order Condition متمم وينص على أن يكون مجموع المبالغ المنفعة على السلع مساويا للدخل النقدي أي الإنفاق على السلع . وهذا الشرط هو أن ينفق المستهلك كل دخله على السلعتين ، ويكتب كما يلي الدخل = الكمية المشتراه من السلعة X × سعر السلعة X + الكمية المشتراه من السلعة y × سعر السلعة y .

$$Q_x \cdot P_x + Q_y \cdot P_y + \dots + Q_n \cdot P_n = I$$

النقطة (a) ترمز إلى نقطة الانعكاس على منحنى (TU). أما (DMU) Diminishing Murginal Utility ، فإنها ترمز إلى

الشرط الثاني الكافي : لمبدأ استقرار وضع التوازن، حيث أن تحقيق معادلة التوازن بحد ذاتها ليست شرطا عاما لافتراض تعظيم المنفعة Utility Maximization عند إنفاق الدخل النقدي للمستهلك.

هو تناقص المنفعة الحدية وهي المشتقة الثانية لدالة المنفعة الكلية واستخدمت من قبل مارشال لتفسير وتبرير الميل السالب لمنحنى الطلب. قانون تناقص المنفعة الحدية. هذا القانون يعد أساسيا في تحليل مارشال لمنحنى الطلب، إضافة إلى مبدأ تعادل المنافع الحدية Equi-Marginal Utility ، أو مبدأ المساواة الحدية الذي يعتبر محور وضع التوازن للمستهلك.

يشير هذا المبدأ إلى تعادل نسبة المنافع الحدية للسلع المختلفة مع نسبتها السعرية كشرط لهذا التوازن.

توازن المستهلك وتحديد الطلب السوقي Consumer Equilibrium

يفترض مارشال ورواد نظرية المنفعة الحدية، بأن المستهلك العقلاني أو الرشيد يوزع دخله النقدي في شراء السلع إلى أن يصل إلى الحد الذي يتعادل عنده نسب MU للسلع المشتراة مع معدل أسعارها النسبية فالمستهلك الذي أمامه سلعتان (X) و (Y) مثلاً، يصل إلى حالة التوازن عندما تكون المنفعة الحدية للسلعة (X) وهي MU_x مقسومة على سعرها (P_x) ، معادلة للمنفعة الحدية للسلعة (Y) وهي (MU_y) مقسومة على سعرها (P_y) . أي ان معادلة التوازن $MU_x = MU_y$

$$\frac{MU_x}{P_x} = \frac{MU_y}{P_y} = \dots = \frac{MU_n}{P_n}$$

فالمستهلك يصل إلى وضع التوازن الذي يحقق له أقصى إشباع ممكن عند تعادل المنفعة الحدية للوحدة الإضافية النقدية المنفقة على (X) ، مع المنفعة الحدية للوحدة النقدية الإضافية المنفقة على (Y) . حينئذ تكون الكميات التي يختارها المستهلك جراء تحقيق المعادلة هي كميات توازنية تعبر عن رغبات المستهلك ووضعه السوقي.

في حالة عدم تحقق التعادل في طريق العلاقة التوازنية أي لو كانت

$$\frac{mux}{Px} > \frac{muy}{Py}$$

، عندئذ يحاول المستهلك من استبدال (X) بدل (Y) ،

عندها تنخفض (MU_x) وتزداد (MU_y) ويستمر المستهلك في عملية الاستبدال إلى أن يصل إلى حالة التوازن حين تتعادل

$$\frac{mux}{Px} = \frac{muy}{Py}$$

ضمن إطار النظرية الاقتصادية ، يفترض وجود قيود(ضوابط ومحددات تتمثل بالدخل النقدي المحدد وأسعار السلعتين (Y) و (X) .

ويمكن التعبير عن هذه الضوابط أو حدود الميزانية Budget Constraints بالمعادلة التالية:

$$Y_m = P_x \cdot Q_x + P_y \cdot Q_y \dots 2$$

أي أن الدخل النقدي أو الانفاق النقدي (Money Income Y_m) لشراء السلعتين (X) & (Y) يعتقد بومول أن قانون تناقص المنفعة الحدية قد استخدم من قبل مارشال لتفسير لتبرير الميل السالب لمنحني الطلب. كما جاء كشرط ثان ضروري Second-Order Condition لمبدأ استقرار وضع التوازن، حيث أن تحقيق معادلة التوازن بحد ذاتها ليست شرطاً عاماً لافتراض تعظيم المنفعة Utility Maximization عند إنفاق الدخل النقدي للمستهلك.

فاستقرار وضع التوازن يتطلب سريان مفعول قانون تناقص المنفعة الحدية. وقد اعتمد على القانون أيضاً في تفسير معضلة أو ظاهرة الصلة بين سعر الماس وسعر الماء -Diamond Water Paradox، حيث يحل سبب ارتفاع سعر الماس نسبة لسعر الماء بالرغم من أهمية الماء ومنفعته الكلية العالية. لكن إشباع المستهلك من الوحدات الإضافية منخفضة، أي أن المنفعة الحدية للماء تكون منخفضة، ولهذا يصبح سعره منخفضاً. أما الماس، فبسبب ندرته النسبية تصبح منفعته الحدية عالية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعره.

قوانين جوسين

القوانين التي سميت على اسم H. Gossen والتي تصوغ رياضياً المبادئ الرئيسية للنظرية الخاصة بالمنفعة الحدية والأسس العامة لنظريات القيمة الذاتية تستند الافتراضات النظرية لجوسين على أن العامل الرئيسي الذي يحكم السلوك البشري هو السعي للحصول على أقصى منفعة وأن المهمة الأساسية للاقتصاد تتمثل بالتالي في اكتشاف القوانين التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الكلية. أنجز جوسين هذه المهمة من خلال صياغة أطروحتين سميت فيما بعد قوانين جوسين من قبل ممثلي المدرسة الذاتية.

يحدد قانون Gossen الأول المنفعة المتناقصة لكل وحدة إضافية من السلعة في عملية واحدة مستمرة للاستهلاك ومنفعة وحدات السلعة الأولية فيما يتعلق بأفعال الاستهلاك المتكررة. تمت صياغة قانون جوسين الثاني بصيغتين مختلفتين الأول يقوم على فحص الاقتصاد الطبيعي للفرد المأخوذ بمعزل عن المجتمع. في ظل وجود عدد معين من السلع المختلفة، يمكن للفرد استخدامها في مجموعات مختلفة خلال فترة محدودة معينة. يجب أن تكون إحدى هذه المجموعات هي الأكثر منفعة ويجب أن تقدم أكبر قدر من الإشباع. يتم تحقيق ذلك من خلال معادلة المنافع الحدية لجميع السلع الاختلاف الثاني يأخذ في الاعتبار ظروف اقتصاد السلع. العوامل الرئيسية التي تحد من الاستهلاك هي تكاليف السلع ومقدار المال المتاح للفرد. يمكن تحقيق تباين الاستهلاك الأكثر عقلانية من خلال إنشاء المساواة بين المنافع الحدية التي تم الحصول عليها من الوحدات النقدية السابقة التي تم إنفاقها لشراء سلع معينة تم استخدام القانون الثاني لاحقاً من قبل المدرسة الرياضية لشرح ظاهرة الطلب الرأسمالي وتكوين الأسعار.

لم يتم التعرف على نظرية جوسين من قبل معاصريه ولكن تم إحيائها من قبل ممثلي المدرسة الرياضية في نهاية القرن التاسع عشر.

قانون تناقص المنفعة الحدية أو قانون جوسن الأول

قانون جوسن الثاني توازن المستهلك

"قانون" جوسن الثاني ، المسمى باسم هيرمان هاينريش جوسن (1810-1858) ، هو التأكيد على أن المستهلك سيكون تخصيصه لنفقاته بحيث تكون نسبة المنفعة الحدية لكل سلعة أو خدمة إلى سعرها يساوي ذلك مقابل كل سلعة أو خدمة أخرى.
التقييم الذاتي = التقييم الموضوعي

نقد نظرية المنفعة العددية :

تعاني نظرية المنفعة من عيوب أساسية منها :

- 1- إن عدم قابلية بعض السلع للتجزئة والتقسيم تجعل عملية مقارنة المنفعة الحدية للوحدات المستهلكة مع تلك السلعة غير ممكنة فبعض السلع يتم شراؤها وحدة واحدة وتأتي منفعتها في كونها كذلك والأمثلة كثيرة كالسلع المعمرة كالسيارة والمنزل لا يمكن تجزئتها وبالتالي لا يمكن تقدير المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفعة على اقتناء هذه السلعة مما يعني أن نظرية المنفعة الحدية مؤسسة فقط على وحدات صغيرة متتالية ولا تنطبق على السلع المعمرة
- 2- تفترض نظرية المنفعة العددية أنه يمكن قياس المنفعة ولكن في واقع الحال فإن الشعور بالإشباع أو السعادة أو الرضا أو الألم أو غيرها لها هي مشاعر نفسية ولا يمكن قياسها كمياً بمقياس متفق عليه كما يقاس الوزن أو المسافة فالمنفعة هي تقييم شخصي لمدى شعور المستهلك وهذا التقييم يختلف من شخص لآخر وبالتالي فإن التحليل السابق المبني على افتراض قياس المنفعة أصبح عرضة للانتقاد مما أدى إلى ظهور نظريات بديلة التصحيح هذا الخلل منها
- 3- إن افتراض ثبات المنفعة الحدية للنقود هو افتراض غير واقعي وذلك لأن المنفعة الحدية للنقود تتأثر بكمية النقود الموجودة لدى المستهلك، فالمنفعة الحدية للنقود لدى الأغنياء تكون منخفضة أما لدى الفقراء فتكون مرتفعة
- 4- إن افتراض عقلانية المستهلك هو افتراض غير دقيق لأن المستهلك يتأثر بالإعلانات التجارية و إن الكثير من تصرفات المستهلكين لا تكون بدافع البحث عن المنفعة وإنما بدوافع أخرى مثل النزوات والمحاكاة بالإضافة إلى الدوافع النفسية الأخرى

5- إن الكثير من أنفاق المستهلكين يكون بدافع المظاهر والغنى والرغبة بالتملك وليس بدافع المنفعة

6- استبعاد تأثير السعر من تحليل قانون الطلب أدى الى اهمال تحليل اثر الاحلال واثـر الدخل فافتراض مارشال لخضوع المنفعة للقياس النقدي، وأن قيمة النقد تبقى ثابتة. هذا الافتراض أدى الى استبعاد تأثير الدخل من تحليل قانون الطلب. وهذا الموضوع أدى اهمال موضوع السلع الرديئة و سلـع جيفن

7- افتراض استقلالية المنافع وإمكانية تجميعها أدى الى استبعاد علاقات الاستبدال والتكامل بين السلع. فنظرية المنفعة الحدية لمارشال أهتمت فقط بالسلع المستقلة واستبعدت العلاقات التكاملية والاستبدالية المحتملة بين السلع في السوق وبهذا الافتراض تم استبعاد تأثير الاحلال والتكامل من تحليل قانون الطلب

8- إن إهمال نظرية المنفعة لموضوع الطلب على السلع الدنيا جاء نتيجة لإهمال موضوع أثر سعر